التكييف الشرعي للعلاقات الناشئة عن بطاقات الائتمان

Legitimate adaptation of credit card relationships

إعداد الأستاذ/ إيهاب بن فؤاد بن عبد الوهاب حلواني

Reporting by Ihab Bin Fouad bin Abdul Wahab Halawani

عضو هيئة التدريس بقسم الأنظمة - كلية الدراسات القضائية - جامعة أم القرى

جوال/ ٠٠٩٦٦٥٠٥٥٨٥٠٧٣

البريد الإلكتروني/ efhalawani@uqu.edu.sa

ملخص البحث

يحتوي بحث (التكييف الشرعي للعلاقات الناشئة عن بطاقات الائتمان) على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، بيانها كما يأتي: المبحث الأول بعنوان: ماهية بطاقة الائتمان، وفيه مطلبان: المطلب الأول: التعريف ببطاقة الائتمان، والمطلب الثاني: أنواع بطاقة الائتمان. ثم المبحث الثاني بعنوان: التكييف الشرعي للعلاقات الناشئة عن بطاقة الائتمان، وفيها ثلاثة مطالب، المطلب الأول: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها. المطلب الثاني: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة والتاجر. المطلب الثالث: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر. ثم الخاتمة وفيها عدد من النتائج ومنها: أن عقد الائتمان هو: عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل. ومنها: أن توصيف (بطاقة الائتمان) يختلف بالنظر إلى العلاقات المرتبطة بهذا، فالعلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها: علاقة قرض، وعلاقة حامل البطاقة والتاجر: علاقة بيع وشراء، وأما علاقة مصدر البطاقة والتاجر ففيها أربعة اتجاهات. ثم فهرس المراجع والمصادر.

Search summary

Research (the legitimate adaptation of credit card relationships) contains an introduction, two researchers, and a conclusion, its statement as follows: the first research entitled: What is a credit card, with two requirements: the first requirement: credit card identification, and the second demand: credit card types. The second topic is entitled: The legitimate adaptation of the relationships arising from the credit card, with three demands, the first requirement: the legitimate adjustment of the relationship between the source of the card and the holder. The second requirement: the legitimate adaptation of the relationship between the cardholder and the trader. The third requirement: the legitimate adaptation of the relationship between the card source and the trader. The conclusion has a number of results,

including: the exchange of something of value or quantity of money in the present, in exchange for a promise to pay in the future. Then index references and sources.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا»^(١) «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»^(٢)، «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا»^(٣)، أما بعد»^(٤): «فإن الله سبحانه وتعالى قد أنعم وتفضل وتكرم على هذه الأمة المحمدية بدين الإسلام الذي هو خير كله، وقد تكفل الله تعالى فيه ببيان ما يصلح الناس وما يسعدهم في الدنيا والآخرة، وأنعم ببعثته عبده ورسوله محمد ﷺ الذي لا خير إلا دل الأمة عليه، ولا شر إلا حذرهم منه، وشريعة الإسلام تتصف بصفات تميزها عن غيرها فهي متصفة بالكمال، وذلك مصداق قوله سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٥) وهي كذلك متصفة بالشمول والوضوح والبقاء.

لذا فالشريعة الإسلامية شاملة لكل خير ومصلحة، ففيها وفي العمل بها تحقيق السعادة في الدارين؛ في الدنيا والآخرة، ومتى سار الناس على شريعة الله سبحانه وتعالى -دون أن يعدلوا عنها يمنة أو يسرة- فإن الفلاح يتحقق لهم، والصلاح يصاحبهم في جميع أمورهم وأحوالهم، ولذا فواجب على الناس أن يُحَكِّمُوا شريعة الله تعالى في جميع الأمور في العقائد والأحكام في عباداتهم ومعاملاتهم، وفي السياسة ونظام الحكم وفي الاقتصاد وفي الشؤون العسكرية وفي التعليم وفي القضاء، في كل أمر من أمورهم على اختلاف الأحوال والأزمان»^(٦).

«وإن مما اعتنى به الشرع الإسلامي المطهر، واهتم به -مع اهتمامه بغيره- النظام المالي، وبخاصة

(١) سورة النساء: ١.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٢.

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠، ٧١.

(٤) هذه خطبة الحاجة المأثورة عن النبي ﷺ، وكان يفتح بها كل أمر ذي بال، وقد رواها الإمام الترمذي في سننه برقم ١١٠٥، أبواب النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ٤٠٤/٢، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، ٥٦٠/١.

(٥) سورة المائدة: ٣.

(٦) انظر مقدمة: (المسؤولية الجنائية) رسالة دكتوراه في الفقه بجامعة أم القرى، للباحث بداله بن سعد الرشيد، إشراف أ.د. حسين حامد حسان، ١٤٠١هـ.

أحكام العقود، فهي من أهم الأبواب وأكثرها واقعية وحيوية، لاتساع مجال الاجتهاد فيها، ودورانها مع مصالح الخلق، ومسيس حاجتهم إلى معرفة أحكامها»^(١).

ومن أجل ذلك جاء هذا الموضوع لما له من أهمية في هذا العصر وهو: (تكييف العلاقات الناشئة عن بطاقة الائتمان).

* أهمية البحث: -

تتجلى أهمية البحث وأسباب اختياره بأن ما يسمى بـ " بطاقة الائتمان " هي من المعاملات التي يتعامل بها الناس يومياً، ولذا فإن الحاجة ماسة لبيان توصيفها وتكييفها من الناحية الشرعية.

* أسباب اختيار الموضوع: -

- إن هذا النوع من التعامل افترضه التنظيمات والتشريعات المعاصرة اليوم، لذا فينبغي أن يتم تسليط الضوء عليه من الناحية الشرعية، زيادة في الوعي الشرعي عن الموضوع.
- تكليف سعادة د. عبد الحميد شلبي لي ببحث الموضوع.

* أهداف البحث: -

(١) بيان التكييف الصحيح لبطاقة الائتمان.

(٢) بيان مدى مواكبة هذه البطاقة لأحكام الشرعية الإسلامية.

* الدراسات السابقة: -

- يوجد هناك من الدراسات والبحوث التي تكلمت عن الموضوع نفسه، منها:

(١) بطاقة الائتمان، إعداد فضيلة الشيخ: د. بكر أبو زيد رحمه الله، ومنشور في الويب.

(٢) بطاقة الائتمان، إعداد فضيلة الشيخ: د. وهبة الزحيلي رحمه الله، ومنشور في الويب.

* مشكلة البحث: -

- هذا المصطلح = " بطاقة الائتمان " هو من المصطلحات الحادثة على كثير من المتخصصين في العلوم الشرعية، والحاجة ماسة لبيان التكييف الصحيح لهذا المصطلح بأيسر الطرق لتكون في متناول الجميع.

(١) ينظر مقدمة: (عقد التوريد وأحكامه في الفقه الإسلامي)، إعداد عادل شاهين محمد شاهين، دار كنوز إشبيليا.

*** منهج البحث: -**

- سأسلك في هذا البحث، المنهج الوصفي التحليلي.

*** حدود البحث: -**

سيقتصر البحث على تكييف وتوصيف العقد الذي يتضمن بطاقة الائتمان المصرفية.

*** خطة البحث: -**

● مقدمة.

● المبحث الأول: ماهية بطاقة الائتمان.

■ المطلب الأول: التعريف ببطاقة الائتمان.

■ المطلب الثاني: أنواع بطاقة الائتمان.

● المبحث الثاني: تكييف العلاقات الناشئة عن بطاقة الائتمان.

■ المطلب الأول: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها.

■ المطلب الثاني: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة والتاجر.

■ المطلب الثالث: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر

● خاتمة.

● فهرس المراجع والمصادر.

أسأل الله التوفيق والإعانة، وأن يجري الحق على لساني وقلمي، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني، وأن يجعل العلم حجة لي لا علي، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول ماهية بطاقة الائتمان.

المطلب الأول: التعريف ببطاقة الائتمان.

- إن معنى الائتمان في مفهوم الاقتصاديين هو: «القدرة على الإقراض. ويعنون به في الاصطلاح: التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة. أو هو: قيام الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت؛ يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين. أو هو: عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل.
- لذا فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها»^(١).
- ومن الأمور التي تتفرع على عملية الائتمان: صدور بطاقة من قبل البنك/المصرف إلى العميل، وتسمى بطاقة الائتمان، ويمكن أن تُعرّف بطاقة الائتمان بأنها: "بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعميله، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة، عند تقديمه لهذه البطاقة، ويقوم بائع السلع أو الخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مُصدر البطاقة، فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفاً شهرياً بإجمالي القيمة لتسديدها أو لحسمها (لخصمها) من حسابه الجاري لطرفه"^(٢).
- وتعرف بأنها: "مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري، بناءً على عقد بينهما يمكّنه من شراء السلع والخدمات من من يعتمد المستند، دون أن يدفع الثمن حالاً، لتضمنه التزام المصدر الدفع عنه"^(٣).
- ### المطلب الثاني: أنواع بطاقة الائتمان.

* يمكن تقسيم بطاقات الائتمان إلى نوعين إجمالاً:

- (١) ما يكون السحب أو الدفع بموجبها من حساب حاملها في المصرف، وليس من حساب مصدر البطاقة.
- ويمكن التمثيل لهذا النوع ببطاقة مدى، وببطاقة الفيزا التي توفرها بعض البنوك وفي حقيقتها أنها قابلة للشحن، ولا يمكن استخدامها دون شحنها من حساب حاملها.
- (٢) ما يكون السحب أو الدفع بموجبها من حساب مصدر البطاقة، ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية، وفي حال تخلف حاملها عن السداد في الموعد المحدد يتم احتساب فائدة ربوية.
- وتنقسم هذه إلى قسمين:

(١) بطاقة الائتمان، د. وهبة الزحيلي رحمه الله، نسخة الكترونية، بتصرف، (ص:٢).

(٢) المصدر نفسه، (ص:٣).

(٣) قرار المجمع الفقهي الإسلامي رقم: (٦٣) في: ١٤١٢، الدورة السابعة.

- أ. أن يكون استيفاء مصدر البطاقة للقرض كاملاً في وقت محدد متفق عليه عند إصدار البطاقة.
- ب. أن يكون استيفاء مصدر البطاقة للقرض مؤجلاً على أقساط محددة ومتفقاً عليها عند إصدار البطاقة.
- ويمكن التمثيل لهذا النوع بالفيزا، الماستر كارد، الأمريكان^(١).

(١) أحكام التسهيلات الائتمانية، د. إياس بن إبراهيم الهزاع، نشر دار الميمان، بالتعاون من بنك البلاد، لعام ١٤٤٠هـ، وينظر:

فتوى مفصلة في البطاقات البنكية، د. يوسف الشبيلي، موقع طريق الإسلام.

المبحث الثاني: التكليف الشرعي للعلاقات الناشئة عن بطاقة الائتمان.

* سيكون حصر التكليف الشرعي للعلاقة الناشئة عن بطاقة الائتمان في النوع الثاني من أنواعها^(١)؛ وهي: (ما يكون السحب أو الدفع بموجبها من حساب مصدر البطاقة، ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية). وينبغي ابتداءً أن نحصر أطراف هذه العلاقة حتى يتم تكيفها، والمتأمل سريعاً سيرى أن الأطراف المتأثرة بهذه العلاقة هم:

- (١) مصدر البطاقة: وهو البنك/المصرف.
- (٢) حامل البطاقة: وهو العميل.
- (٣) التاجر: وهو الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية التي سيستخدم العميل البطاقة في مواجهته بغرض شراء السلع.

- وسيتم بحث كل علاقة من هذه العلاقات في ثلاثة مطالب متتالية إن شاء الله.

المطلب الأول: التكليف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها.

* في الأصل أنّ حامل البطاقة هو المستفيد الأول من هذا العقد؛ وتحديداً من (تلك البطاقة)، وتتلخص هذه الفائدة في كون حاملها يستعيز عن التعامل النقدي باستخدامه لهذا البطاقة.

- وفي حال استخدم حامل هذه البطاقة في مواجهة التاجر، فإنّ الحامل سيستلم السلعة المشتراة بصفته مالكاً.

- والتاجر سيستلم قيمة السلعة من مصدر هذه البطاقة وهو البنك/المصرف.

- ومصدر البطاقة سيدفع للتاجر قيمة السلعة لصالح حاملها وليس لصالحه، أي: أنّ مصدر البطاقة سدد قيمة السلعة نيابة عن حاملها، على أن يستردها منه في تاريخ معين وفق بنود العقد المتفق عليها.

وبناء على ما سبق: فيتضح أن مصدر البطاقة هو في الحقيقة أقرض حاملها مبلغاً من المال؛ هو قيمة السلعة المشتراة، ولكنه لم يسلم هذا المبلغ لحاملها بل سلمه مباشرة إلى التاجر، وهذا لا يؤثر في عقد القرض أبداً، وعليه فالعلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها علاقة قرض^(٢).

(١) والعلاقة بالنسبة للنوع الأول ستترتب على العلاقة بين المصرف والعميل في الحساب الجاري وإيداع العميل لماله، فإن قلنا هي قرض، فإننا سنقول كذلك في العلاقة بين حامل البطاقة وبين التاجر، فهو سيحمله بأخذ ثمن السلعة من المقترض وهو البنك، وهذه بعينها تعتبر عقد حوالة.

(٢) بطاقة الائتمان وحقيقتها الشرعية، إبراهيم محمد شاشو، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، لعام: ٢٠١١م، (ص: ٦٦٣).

- ثم سترتب على هذه العلاقة وجوب مراعاة جميع أحكام القرض من الناحية الشرعية، فمثلاً: اشتراط فائدة مقابل هذه العملية غير جائز شرعاً لأنه ربا صريح^(١).

المطلب الثاني: التكييف الشرعي للعلاقة بين حامل البطاقة والتاجر.

* سبق أن الأصل في هذا العقد هو استعاضة حامل البطاقة عن النقد لعدم وجوده في يده حالاً بغرض شراء سلعة عاجلة لا يتوافر ثمنها النقدي معها حالياً أو يوجد لكنه في حاجة إليه لغرض آخر.

- وحيث إن السلعة ستنتقل من التاجر إلى ملكية حامل البطاقة، فإن مؤدى ذلك أن العلاقة بينهما هي علاقة بائع ومشتري، "والأصل هو جواز البيع والشراء وفق شروطه وأحكامه"^(٢)، ويلحق البيع والشراء سائر العقود.

المطلب الثالث: التكييف الشرعي للعلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر.

* في الحقيقة هذه العلاقة هي الصورة المشكّلة التي تحتاج إلى مزيد تحرير، لذا فقد اختلف المعاصرون فيها على أربع اتجاهات:

الاتجاه الأول: أن العلاقة بينهما هي علاقة كفالة وضمن، فالبنك/المصرف هو الضامن في مواجهة التاجر، فهو يضمن حامل البطاقة في سداد ثمن السلعة.

الاتجاه الثاني: أن العلاقة بينهما هي وكالة -والوكالة كما لا يخفى إما بأجر أو بدون أجر- وجعلوا هذه العلاقة هي وكالة بأجر، فيقوم البنك/المصرف باستيفاء حق التاجر من العميل ويقوم باسترداده في حال تم إرجاع السلعة، وهو في هذه يأخذ من التاجر عمولة مقابل هذه الخدمة^(٣).

الاتجاه الثالث: أن العلاقة بينهما تؤول إلى عقد حوالة، إذ لا يتمتع التاجر عن مطالبة حامل البطاقة

(١) بطاقة الائتمان، د. بكر أبو زيد، نسخة الكترونية، (ص: ١٨).

(٢) المغني في شرح الخرقى، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مكتبة القاهرة، لعام: ١٣٨٨هـ، (٣/٤٨٠).

(٣) إذ يتقاضى البنك نسبة عمولة قدرها: (٢,٥%) على عمليات البطاقات الائتمانية (الفيزا والماستر كارد)، وتقل هذه النسبة إلى (٢%) في بطاقات (مايسترو)، وينظر اتفاقية نقاط البيع للبنك الأهلي التجاري (ص: ٢٠).

بالثمن، وتتجه مطالبته نحو مصدرها، وهذا اتجاه ضعيف^(١).

الاتجاه الرابع: التفصيل، فإن كان هناك رصيد في هذه البطاقة الائتمانية فهو وكيل، وإن لم يكن ثمة رصيد فهو ضمان، وهذا الاتجاه بمثابة الجمع بين الاتجاه الأول والثاني، وهو أضبط، وهو رأي الهيئة الشرعية لبنك البلاد^(٢).

(١) ينظر: بطاقة الائتمان، د. وهبة الزحيلي، (ص: ١١).

(٢) ينظر: الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد (ص: ٩٧).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد: في نهاية هذا البحث أذكر خلاصة

النتائج التي توصل اليها:

١. أن التعريف المختار للعقد هو: "تعلق كلام أحد العاقدين بالآخر شرعاً على وجه يظهر أثره في المحل".
 ٢. أن التعريف المختار لعقد الائتمان هو: "عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل".
 ٣. أن توصيف (بطاقة الائتمان) يختلف بالنظر إلى العلاقات المرتبطة بهذه البطاقة، فالعلاقة بين حامل البطاقة ومصدرها: علاقة قرض، وعلاقة حامل البطاقة والتاج: علاقة بيع وشراء، وأما علاقة مصدر البطاقة والتاجر ففيها أربعة اتجاهات.
- هذا ما تم جمعه وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع والمصادر

القران الكريم -جل قائله وعلا-.

الكتب والمؤلفات

١. أحكام التسهيلات الائتمانية، د. إياس بن إبراهيم الهزاع، نشر دار الميمان، بالتعاون من بنك البلاد، لعام ١٤٤٠هـ.
٢. بطاقات الائتمان، تأليف د. بكر أو زيد، نسخة الكترونية.
٣. بطاقات الائتمان، تأليف د. وهبة الزحيلي، نسخة الكترونية.
٤. بطاقة الائتمان وحقيقتها الشرعية، إبراهيم محمد شاشو، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، لعام: ٢٠١١م.
٥. (عقد التوريد وأحكامه في الفقه الإسلامي)، إعداد عادل شاهين محمد شاهين، دار كنوز اشبيليا.
٦. سنن الترمذي، طبعة مؤسسة الرسالة.
٧. المغني في شرح الخرقى، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، مكتبة القاهرة، لعام: ١٣٨٨هـ.
٨. (المسؤولية الجنائية) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه بجامعة أم القرى، إعداد بداله بن سعد الرشيد، إشراف أ.د. حسين حامد حسان، ١٤٠١هـ.

Reference and source index

The Holy Quran– Most of its sayings and ola

–Books and literature

1. Provisions of the credit facilities, Dr. Ias bin Ibrahim al-Hazaa, published Dar al-Mayman, in cooperation with the Bank of the Country, in 1440 Ah.
2. Credit cards, written by Dr. Bakr or Zaid, electronic copy.
3. Credit cards, written by Dr. Wahba Al-Zahili, electronic copy.
4. Credit Card and Its Legal Reality, Ibrahim Mohammed Shasho, Damascus University Journal of Economics and Legal Sciences, Volume 27, Issue 3, 2011.
5. (Supply Contract and its provisions in Islamic jurisprudence), by Adel Shaheen Mohammed Shaheen, House of Treasures of Seville.
6. Sinan Al-Tarmadi, Edition of the Mission Foundation.
7. The singer in the clumsy commentary, by Abu Mohammed Muwaffaq al-Din Abdullah bin Ahmed bin Mohammed bin Imama, Cairo Library, 1388 Ah.
8. (Criminal Responsibility) A doctoral thesis in jurisprudence at um al-Qura University, prepared by Badala bin Saad al-Rasheed, supervised by A.D. Hussein Hamed Hassan, 1401 Ah.